رئيس البرلمان يرى إن حق التشريع امتياز حصري لمجلس النواب

النجيفي: المالكي ارتكب مخالفة دستورية

بغداد/ المدى

انتقد رئيس مجلس النواب العراقي، أمس الخميس، تصريحات المالكي بعدم أحقية البرلمان بتشريع القوانين، معتبراً إياها "مخالفة" لنص الدستور، أشار إلى أن اقتراح مجلس النواب لمشروع قانون وعرضه على مجلس الوزراء لمناقشته فيه تشويه لدور المجلس في العملية التشريعية ومخالفة دستورية.

وقال أسامة النجيفي في توضيح صدر عن مكتبه إن "أهم ما يختص به مجلس النواب هو حق تشريع القوانين الذي جعلته المادة ٦١ من الدستور العراقي الاختصاص الأول في اختصاصات المجلس، باعتباره عملية واحدة لا يمكن اجتزاؤها بالابتداء أو الانتهاء".

وتنص المادة ٦١ من الدستور العراقي أن مجلس النواب يختص بتشريع القوانين الاتحادية والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب والموافقة على تعيين كل من رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي بالأغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء ورئيس أركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية، فضلا عن التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

وأشار النجيفي إلى أن "المادة ١٣٨/ خامسا من الدستور نصت على أن ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع، وإصدارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه".

وتنص المادة الخامسة من الفقرة ١٣٨ من الدستور على أن القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب ترسل إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع وإصدارها خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها إليه باستثناء ما ورد في المادتين (١١٨) و(١١٩) من هذا الدستور والمتعلقتين بتكوين الأقاليم، وفي حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

وتصاعدت حدة التصريحات خلال الفترة الأخيرة بين رئيس الوزراء نوري المالكي والذي يتزعم ائتلاف دولة القانون، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي القيادي في القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، بعد أن كشفت العراقية، في الرابع من نيسان الماضي، كتاب صادر عن مجلس الوزراء يطالب البرلمان بالتريث بتشريع خمسة قوانين مهمة هي قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون المحكمة الاتحادية وقانون ديوان الرقابة المالية، وقانون المفتشين العموميين وقانون هيئة النزاهة، متهمة مجلس الوزراء بعرقلة إقرار قوانين تخدم الشارع العراقي.

ولوح المالكي نهاية نيسان المنصرم، إلى المطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المائة يوم، مؤكدا أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضا، فيما أشار إلى أن رئيس الوزراء من حقه المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، في حين اعتبر رئيس مجلس النواب العراقي، أن مهلة الـ١٠٠ يوم غير ملزمة لأي طرف خارج إطار الحكومة، مطالبا المالكي بتقديم برنامجه الحكومي.

فيما هدد النجيفي في الـ ١٨ من نيسان الماضي بإعادة الانتخابات في حال فشلت الحكومة في مهلة المائة يوم، مؤكدا في الـ ١٢ من أيار الجاري أن أية جهة لا تستطيع أن تحل مجلس النواب إلا المجلس نفسه، وفيما أشار إلى أن الحكومة طلبت بسحب مجموعة كبيرة من القوانين الموجودة لدى البرلمان، أكد أنها لم تقدم برنامجها الحكومي حتى الآن.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي حدد في شباط الماضي، مدة مائة يوم للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحسين أدائها وتطوير الخدمات في البلاد وذلك إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

يذكر أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي هدد عقب التظاهرات التي شهدتها البلاد، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته، الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

وتنص المادة ٦١ من الدستور العراقي أن مجلس النواب يختص بتشريع القوانين الاتحادية والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب والموافقة على تعيين كل من رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي بالأغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى

أن "المادة ٦٠ من الدستور نصت على صلاحية رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تقديم مشروعات القوانين"، مبينا أن "التقديم لا يعني بالضرورة استحداث المشروع والمادة ٨٠ من الدستور نصت على صلاحية مجلس الوزراء حق اقتراح مشروعات القوانين".

وتنص المادة ٨٠ من الدستور على أن لمجلس الوزراء صلاحيات تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، واقتراح مشروعات القوانين، وإصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، وإعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، والتوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية، فضلا عن التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

وأشار النجيفي إلى أن "المادة ١٣٨/ خامسا من الدستور نصت على أن ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع، وإصدارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه".

وتنص المادة الخامسة من الفقرة ١٣٨ من الدستور على أن القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب ترسل إلى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع وإصدارها خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها إليه باستثناء ما ورد في المادتين (١١٨) و(١١٩) من هذا الدستور والمتعلقتين بتكوين الأقاليم، وفي حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

وتصاعدت حدة التصريحات خلال الفترة الأخيرة بين رئيس الوزراء نوري المالكي والذي يتزعم ائتلاف دولة القانون، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي القيادي في القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، بعد أن كشفت العراقية، في الرابع من نيسان الماضي، كتاب صادر عن مجلس الوزراء يطالب البرلمان بالتريث بتشريع خمسة قوانين مهمة هي قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون المحكمة الاتحادية وقانون ديوان الرقابة المالية، وقانون المفتشين العموميين وقانون هيئة النزاهة، متهمة مجلس الوزراء بعرقلة إقرار قوانين تخدم الشارع العراقي.

ولوح المالكي نهاية نيسان المنصرم، إلى المطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المائة يوم، مؤكدا أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضا، فيما أشار إلى أن رئيس الوزراء من حقه المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، في حين اعتبر رئيس مجلس النواب العراقي، أن مهلة الـ١٠٠ يوم غير ملزمة لأي طرف خارج إطار الحكومة، مطالبا المالكي بتقديم برنامجه الحكومي.

فيما هدد النجيفي في الـ ١٨ من نيسان الماضي بإعادة الانتخابات في حال فشلت الحكومة في مهلة المائة يوم، مؤكدا في الـ ١٢ من أيار الجاري أن أية جهة لا تستطيع أن تحل مجلس النواب إلا المجلس نفسه، وفيما أشار إلى أن الحكومة طلبت بسحب مجموعة كبيرة من القوانين الموجودة لدى البرلمان، أكد أنها لم تقدم برنامجها الحكومي حتى الآن.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي حدد في شباط الماضي، مدة مائة يوم للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحسين أدائها وتطوير الخدمات في البلاد وذلك إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

يذكر أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي هدد عقب التظاهرات التي شهدتها البلاد، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته، الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

التحالف الوطني: لم نتراجع عن أربيل

متابعة/ المدى

أكد مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي إن أي تراجع من قبل ائتلافه في ما يتعلق باتفاقيات أربيل غير صحيح، مبينا أن العراقية تحاول إدخال بنود جديدة على اتفاقيات أربيل خصوصا طلبها بتحويل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية الى مجلس تنفيذي.

وقال سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء "لا يوجد اي تراجع من قبل ائتلاف دولة القانون عن ما جاء في بنود اتفاقيات أربيل"، مبينا أن "العراقية تحاول إدخال بنود جديدة مخالفة لما تم الاتفاق عليه وفق مبادرة البارزاني".

وكان رئيس الهيئة التنسيقية للقائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، قد اتهم أمس الأول الأربعاء ائتلاف دولة القانون بوضع العقبات والعراقيل أمام تحقيق مبدأ التوازن والعدالة السياسية في الدولة العراقية.

وقال ظافر العاني "ان دولة القانون ومعها حزب الدعوة أفشلا مبادرة اربيل التي اجتمعت عليها الكتل "متهما" هذه الاطراف بالتنصل الحقيقي من كل الاتفاقيات التي باتت تموت تدريجيا".

وأوضح الموسوي أن "المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية تم الاتفاق على ان يكون مجلسا استشاريا، والعراقية اليوم تطالب بجعله مجلسا تنفيذيا وهذا مخالف للاتفاقيات"، لافتا الى أنه "ليس من المنطق جعل جهتين تنفيذيتين في البلاد".

واضاف الموسوي أن "القائمة العراقية خلال مفاوضتها مع قائمته طالبت باستبعاد الجهة القضائية عن عضوية مجلس السياسات، وهذا مخالف لأساس عمل المجلس كونه استشاريا ويتطلب حضور جميع الجهات فيه".

وكانت الكتلة العراقية ودولة القانون قد عاودتا مباحثاتهما الاسبوع الماضي في اطار تطبيق بنود اتفاقية اربيل للخروج من أزمة الخلافات السياسية التي عرقلت الى الان تسمية الوزراء الامنيين.

وكان رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني قد قدم مبادرة في وقت سابق إلى الكتل السياسية للخروج بحل لأزمة تشكيل الحكومة تتضمن سحب بعض الصلاحيات من رئاسة الوزراء بغض النظر عن الشخص الذي سيشغل المنصب.

فيما قدم البارزاني مبادرة أخرى لحل الأزمة السياسية في أيلول الماضي تتضمن تشكيل لجنة تضم من ٨ إلى ١٢ ممثلا من الكتل السياسية لبدء محادثات تشكيل الحكومة المرتقبة والعمل على حل الخلافات العالقة، فضلاً عن عقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

وكانت القائمة العراقية قد قدمت قبل ثلاثة أيام أسمين جديدين للاسماء المرشحة لحقيبة الدفاع وهما غافل نوري غافل الدليمي ومجيد عبد نصيف الزبيدي وهو ماوصفته قائمة المالكي بأن العملية يراد منها تأخير تسمية الوزراء الامنيين.

مقرب من المالكي: استعراض جيش المهدي تحد لوجود الدولة

متابعة/ المدى

أكد قيادي في دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي أن استعراض جيش المهدي هو تحد للديمقراطية ولوجود دولة قائمة، معتبرا أن الاستعراض في حقيقته "استعراض عسكري".

وقال عزة الشابندر لوكالة "السومرية نيوز"، إن "استعراض جيش المهدي في حقيقته هو استعراض عسكري لا مدني، وهو يشبه إلى حد كبير تظاهرات حزب الله في لبنان"، مؤكدا أن "الاستعراض يمثل تحديا مباشرا وغير مباشر واستفزازا لنظام دولة قائمة، وللنظام الديمقراطي في العراق".

ووصف القيادي في التيار حازم الأعرجي، خلال كلمة له في استعراض جيش المهدي، عناصر جيش المهدي بأنهم "قنابل موقوتة بيد الصدر والحوزة"، مؤكدا أن كراديس المستعرضين تضم مسلمين ومسيحيين وعربا وكردا وتركمان.

ووصف الشابندر الاستعراض بأنه "محاولة لاستدراج القوات الأمريكية للتحدي، أما البقاء والقتال أو الرحيل وملء الفراغ من قبل هذا الجيش بطريقته ووفق إستراتيجيته وأجندته"، مشيرا إلى "وجود تهديد واضح وعلني وتحد كبير لأي قرار ممكن أن تأخذه الحكومة العراقية لا يتماشى مع أجندة قيادة هذا الجيش".

وشدد الشابندر على أن "يتعاطى السياسيون بواقعية ويميزوا بين الأهم والمهم، وأن يميزوا بين خلافاتهم التفصيلية مع بعضهم وبين تحدي قيام الدولة العراقية بطريقة عصرية وطريقة مدنية فيها كل مقومات ومعايير المواطنة".

وقد استعرض الآلاف من عناصر جيش المهدي، صباح أمس الخميس، في شارع الفلاح بمدينة الصدر شرق بغداد، وبإشراف مباشر من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ويأتي هذا الاستعراض تلبية لدعوة أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في الـ٢٧ من نيسان الماضي، لأنصاره إلى استعراض إسلامي في الـ٢٣ من أيار الحالي، في العاصمة بغداد، ومن ثم تم تأجيله إلى امس الخميس.

وجاءت دعوة الصدر إلى الاستعراض عقب تهديده، في التاسع من نيسان الماضي، برفع التجميد عن جيش المهدي في حال عدم خروج "المحتل"، فضلاً عن دعوته إلى اعتصام مفتوح ومقاومة عسكرية سنية وشيعية للمطالبة بانسحاب الجيش الأميركي من البلاد.

وكان المتحدث الرسمي باسم التيار الصدري صلاح العبيدي أكد، في الـ٢٨ من نيسان الماضي، أن عدم انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الجاري يعطي الحق للتيار باستخدام السلاح ضده، وفيما أشار إلى أن الاستعراض العسكري الذي يقيمه التيار يهدف إلى تأكيد وجود قاعدة رصينة وقوية له، نفى تورط جيش المهدي بعمليات الاغتيالات التي شهدتها العاصمة بغداد مؤخراً.

يذكر أن عدداً من السياسيين العراقيين عبروا عن قلقهم من عودة الطائفية والمظاهر المسلحة في الشوارع في حال رفع التجميد عن جيش المهدي، ودعوا التيار الصدري إلى العمل على خروج القوات الأميركية من خلال الحكومة العراقية ومجلس النواب.

وأنهى جيش المهدي، الخميس، استعراضه الذي كان قد أنطلق صباح امس بمدينة الصدر شرق بغداد.

وتقدم الكراديس شيوخ معممون، ووطأ المستعرضون العلمين الأميركي والإسرائيلي، كما أحرقوا أعلاماً أميركية، ورددوا شعارات "(نعم نعم يا زهراء"، و"نعم نعم للإسلام"، و"نعم نعم للعراق"، ولبيك لبيك يا مهدي".

واتخذت قوات من الشرطة والجيش إجراءات أمنية مشددة عند مدخل العاصمة بغداد الغربي، خصوصاً على الوافدين من محافظة الأنبار وقضاء أبو غريب.

أما التحالف الكردستاني فقد اعتبر أن استعراض التيار الصدري غير صالح للعملية السياسية في ظل الظروف المتشنجة التي يشهدها العراق، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تشجع أطرافاً أخرى على إجراء استعراض مماثل لإثبات قوتها.

من جهتها، اعتبرت الكتلة العراقية البيضاء،امس الخميس، استعراض التيار الصدري "إضعافاً" لهيبة الدولة أمام دول العالم، مشيرة إلى أن موافقة الحكومة على إجرائه جاءت لترضيات سياسية.

وقالت المتحدثة باسم العراقية البيضاء عالية نصيف إن "هذه الاستعراضات قد تكون مهمة للجهة التي تقوم بها ولكنها إضعاف لهيبة الدولة أمام العالم"، في إشارة إلى استعراض جيش المهدي، مشددة على "ضرورة أن تكون نظرة العالم للعراق على أنه يمتلك جيشاً موحداً وليس جيشاً داخل جيش".

وأشارت نصيف إلى أن "استعراض التيار الصدري لا يصب في مصلحة الشعب العراقي، ولدينا الكثير من المآخذ على آلية تشكيل الحكومة وعملها"، مؤكدة أن "الموافقات الحكومية الممنوحة للاستعراض جاءت بناء على ترضيات سياسية وعلى حساب الموقف الرسمي للدولة".

وفي الذكرى الثامنة لسقوط صدام خرج المئات من مؤيدي التيار الصدري إلى الشوارع يهددون بعودة نشاطات جيش المهدي في حال عدم انسحاب القطعات الاميركية من العراق في الموعد المحدد. ربما كان ذلك تهديدا غير جد.

في حزيران ٢٠٠٨ قام مقتدى الصدر بحل جيش المهدي، لكن بقيت إحدى الفئات –لواء اليوم الموعود– بهدف مقاومة الاحتلال الأميركي.

في تظاهرات يوم ٩ نيسان ٢٠١١، اصدر التيار الصدري بيانا باحتمال إعادة نشاط جيش المهدي إذا لم تنسحب القطعات الاميركية في الموعد المحدد يوم ٣١ كانون الأول ٢٠١١.

وقال عضو البرلمان عن التيار الصدري بأنهم سيقاومون الاميركان سياسيا وعسكريا ومن خلال التظاهرات إذا لم ينسحبوا في الموعد المتفق عليه.

في ١١ أيار عقد مجلس عشائر الجنوب اجتماعا في البصرة، هدد فيه شيوخ العشائر بثورة ضد أي تمديد للوجود الاميركي في العراق.

رحب عضو البرلمان عن التيار الصدري بهذا الإعلان، وذكر أن جيش المهدي سيقاتل معهم إذا استوجب الأمر.

كان الصدر احد المعارضين الأشداء للولايات المتحدة منذ ٢٠٠٣، وان الحديث عن إعادة المليشيا لمقاتلة الاميركان يتناسب مع موقفه السابق. منذ ذلك الوقت والصدر يتراجع عن موقفه، احد أسباب ذلك كان ضغط رئيس الوزراء نوري المالكي.

في نهاية نيسان، ابلغ رئيس الوزراء الصحافة بان الحكومة لم تقرر بعد ما إذا كانت القطعات الاميركية ستنسحب أم لا.

وقال إن الأحزاب الرئيسة ستناقش المسألة، وسيكون القول الفصل للبرلمان. وكرر رئيس الوزراء هذا الكلام في ١١ أيار بعد عودته من كوريا الجنوبية.

وقال إن الذين خسروا في المناقشة عليهم الرضوخ لقرار الأغلبية، وهو تحذير واضح للصدريين. في ١٢ أيار، قال احد زعماء التيار بان ثلثي البرلمان سيؤيد تمديد بقاء القطعات، ومع هذا فان التيار سيستمر بالتظاهر والعمل ضد الاميركان.

وأضاف أن استخدام جيش المهدي سيكون آخر الحلول التي سيلجأ إليها التيار.

في اليوم التالي ألقى الصدر خطبة الجمعة في مدينة النجف حث فيها أبناء الشعب على التخلص من الاميركان من خلال الاحتجاجات. واستمر يقول إذا ما اتفقت الأطراف العراقية على ترتيب جديد مع الاميركان فانه سيعيد النظر في تهديده الخاص بإعادة نشاط جيش المهدي.

إن الصدريين هم مكون مهم في تحالف المالكي.

في الوقت نفسه، فان المالكي لا يمكن أن يسمح لتهديد الصدر أن يجدد العنف، لذا كان على المالكي أن يرد على تصريحات الصدر.

من جانب آخر، فان الصدر يحاول العودة إلى السياسة العراقية ويؤسس نفسه كزعيم وطني، وان إعادة نشاط جيش المهدي سيقوض هذه الجهود وقد يكلفه الدعم الشعبي لأن أغلبية الشعب العراقي قد نبذت القتال.

عندما ذكر الصدر عودة جيش المهدي نشرت الصحف ذلك على صفحاتها الأولى داخل وخارج العراق. ربما يكون ذلك هو هدف الصدر، لكي يحافظ على صورته المعادية للاميركان.

ردا على ذلك، لمح رئيس الوزراء المالكي انه إذا أراد الصدر الانخراط في النشاط السياسي فليس عليه أن يعيد نشاط جيش المهدي. وبما أن الصدر حريص جدا على موقعه داخل صالات السلطة حاليا، فان تهديده ربما يكون خاليا من الجدية.

الآن يقوم التيار بإصدار بيانات أكثر اعتدالا. ويمكن للتيار أن يطرح اقتراحه داخل البرلمان لغرض الحفاظ على اتفاقية الانسحاب الاميركي، فإذا لم ينسحبوا فان ذلك سيكون عذرا مقنعا للصدريين في إلقاء اللوم–في كل مشاكل العراق– على بقاء الاميركان وبالتالي تحشيد أتباعه.

وكان قيادي في ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي قد اتهم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر "بالخروج عن التحالف الوطني" الذي يجمعهما، معتبرا التهديد برفع التجميد عن جيش المهدي مجرد ضغط غير مؤثر على الحكومة.

وقال النائب جواد البزوني للمدى الأحد الماضي إن التهديدات التي أطلقها التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي في حال التمديد للقوات الأمريكية، وقال إنها "مجرد وسيلة من التيار لإجبار الحكومة والكتل السياسية على إخراج القوات الأمريكية في موعد الانسحاب المعلن نهاية العام الجاري".

وقال البزوني: "هذه واحدة من وسائل التهديد، لكنها لن تكون مؤثرة وحقيقية".

وكانت دعوة رئيس الحكومة نوري المالكي قادة الكتل لعقد اجتماع لاستبيان مواقفهم بشأن قرار تمديد بقاء القوات الأمريكية أثارت امتعاض التيار الصدري الرافض بشكل نهائي أي تجديد على الاتفاقية الأمنية، معتبرا أن البرلمان هو الجهة المخولة بقرار التمديد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون